آراء جديدة في :

السلاح والمخدر

من حديث شائق للشيخ المحترم

الاستاذ عبد الباقي عامر بدران
عضو مجلس الشيوخ المنتخب

يجمع الأستاذ عبد الباقي عامر بدران عضو الشيوخ المحترم بين ثقافتين : ثقافة الأزهر وثقافة الريف .

فله من ثقافة الأزهر الجوانب التي تدعو إلى وفرة الاستقراء ، وعمق البحث ، وانطلاق الذهن في رحبات التفكير المنتج؛ انطلاقاً له أثره وخيره وخطره. وله من ثقافة الريف الجوانب التي تدعو إلى وفرة الهدوء ، وحضور الذهن ، ويقظة البديهة ، والسير مع الطبيعة الصريحة دون تصنع أو مغالاة .

ولقد استطاع بهاتين الثقافتين ـ مضافاً إليهما معرفة جيدة باللغة الفرنسية ـ أن يكون من هذه الزمرة القليلة التي تعيش في مصر عيشة لا قلق فيها ، لأن القلق يولده الضجيج الفارغ ، والادعاء الأجوف .

وقد يجدر بنا أن نعلق على هذه الصفحة مبرة ينفرد بها شيخنا المحترم دون كثير من أنداده الأغنياء . وهي جزيل حدبه على الأدباء ، وجم تمشقه للسهم التي تجمع بين الصخب والسكون ... وله في هذا الضرب أياد يذكرها جمع من أدبائنا الدائمين بالخير .

وإذا كنا قد تخيرنا للحديث معه هذا الموضوع الذي يتعلق بالسلاح والخمر ، فإن مناسبة القول فيه ستجعله من طبقة الأحاديث التي ترجوه المعرفة أن يكون لها من الأثر ما يبشر بإزهاق النقص الذي يغل يد القانون عن أن تمتد بالأطمة الباطشة التي سمق بها أولئك الذين يستهترون بالأرواح والأموال استهتاراً .

مبر الحديث :

كنا في منزل الشيخ المحترم . وكانت الصحف التي أخذنا في تلاوتها تزودنا بالأنباء التي تجدد من بحوثنا المديدة ، مما كنا نتناولها به من تحقيق وتعقيب .

ولم يكن فى جو المجلس مايدعو إلى البحث فى مسألة السلاح : بل لم يكن أحدنا يفكر فى أن يتجه الحديث بنا إلى الخوض فيه . . . ولكن « الصحف » وحدها هى التى خلقت هذا الموضوع الشائق . بل هذا الموضوع الحيوى الاجتماعى الدقيق ... ذلك أننا تناولنا أنباءها التى تتعلق بحوادث الإجرام ، فاذا بنا نقرأ مايقرؤه القراء كل يوم من: أنباء تتقلب بين القتل العمد : واستلاب المال عنوة : والسطو على المنازل فى جرأة مروعة : وما إلى ذلك من ألوان الجرائم المتعددات .

ولقد كدنا أن نطوى هذه الأنباء ، كما يطويها كل قارىء ، لنمضى إلى مايشغلنا من وجوه السياسة . . . لولا أن الشيخ المحترم الأستاذ عبد الباقى عامر بدوان ، أرادنا على المكث فى صفحة الجرائم .

هنا سألته :

... وماذا عسى أن تعقب به على هذه الأنباء، وهى فى عرف قراء الصحف « كليشيهات » لم تتغير من عشرات السنين ؟ .

فأجاب :

أريد أن أعقب عليها ، وأعقب عليها كثيراً . فقد أحسست من هذه الجرائم أكداساً ، وتناولتها بالتنقيب حتى أعرف ذلك « المسئول الأول » عن ارتكابها ، وأحمد الله أنى اهتديت إلى عرفانه .

فقلت : ترى من يكون ؟

فأجاب : هو السلاح ، بل قل إنه العقل الأرعن : أو القذيفة الخمقاء ، أو القوة التى لا يصدها عن الإثم شىء .

قلت : والسلاح ياسيدى : أى جرم تستطيع أن تلصقه به ؟

فأجاب :

هذا حق ، فليس ثمة من جرم تلصقه بالسلاح كآلة : قد تكون - فى يد من يستعملها استعمالا موفقاً - سبباً من أسباب أمنه ، ولكن الجرم كله والإثم بأكمله ، يجب أن يلصق بأولئك الذين يحملون السلاح دون ترخيص ، ويجب - مع ذلك - أن تلصق جريرة هذا الإثم بأعناقهم وحدهم .

فقلت : أتمنى لو أنك زدت القول توضيحا . فقد انتهى بنا البحث إلى صميم مشكلة اجتماعية بالغة الأثر .

فقال : . . . وأنا بدورى أتمنى لو أنك أفسحت المجال لخيالك حتى يضع حياله ألوان الشقاء الذى يفيض على أولئك التعساء الذين يذهبون ضحية كبيرة لهؤلاء المارقين من حملة السلاح خفية... إنك لو تصورت الأم المنكوبة ، أو الوالد الثاكل ، أو الابن اليتيم ، أو الزوجة المصدورة ، لو تصورت كل هؤلاء فى شقائهم الذى هب عليهم من يد آثمة ، تحركت فى نزق وطيش لتقذف

الرصاصة إلى صدر عائلهم فتقضى عليه بعد لحظات . . . لو تصورت ذلك لأدركت ما فى حمل السلاح خفية من مضار بالغة ، ومن شر مستطير . . .

طوائف :

وأصدقك القول ، أنى درست أولئك الذين يحملون السلاح خفية ، فلم أقع بين جموعهم على رجل له ضمير ، أو يتمتع بمكانة ممتازة ، وإنما خرجت من دراستى وأنا أحمل فى يدى نتيجة واحدة ، هى أن هؤلاء القوم من أحقر الناس وأضألهم مكانة ، وأكثرهم شراً .

وإنى أستطيع أن أحصى لك من طوائفهم ماتنيه الذاكرة الآن ، فمن بين هذه الطوائف :

ا — طائفة تتاجر بالسلاح ! فكيف تتاجر به ؟ إن أفرادها معروفون فى دوائرهم ، فهم يؤجرون على القتل ، وينالون من وراء ذلك المال . . وليس لهم حيال من يقتلونه ديناً ماطلبهم فيه ، أو إرثاً غبنهم فى قسمته ، أو دماً ينشدون من أجله الثأر . . . ولكنهم — وقد أغرموا بالكسب من وراء السلاح — لا يتحرجون عن القتل . . وكثيراً ما قتلوا شخصاً كان قد استأجرهم من قبل وأسبغ عليهم العطاء . ! !

ب — وطائفة ثانية تجمع إلى قصبها كل مافى الرعونة من جنون . . . ففى أفرادها حمق ، وفيهم أنانية وأثرة ، حتى إذا ما ألهبوا بالنقد ، يندفع إليهم من لسان ناقد ، بل إذا ما أحسوا — ولو كان هذا الذى أحسوه وهما خالصاً — أن هناك من يترامى لهم بسوء ، عمدوا فى جنون وطيش إلى الانتقام ، وكان من شأنهم أن يجدوا فى السلاح الذى يحملونه خفية منفذاً لأغراضهم التى ولدت بغت الساعة ، والى كثيراً ما أوحت إليهم تتائجها الوبيلة بالندم وتقريع الضمير ... فى وقت لا ينفع فيه الندم ، ولا يجدى فيه تقريع الضمير شيئاً . . . ! !

جـ — وطائفة ثالثة . . هى طائفة الاسوس الذين يسرفون فى استخدام السلاح إسرافاً يحكيهم من ناصية مطامعهم فى السلب والنهب ، والإفلات بما يسلبونه وينهبونه فى أمن من أعين الرقباء ، ومن أيدى المتعقبين .

د — وطائفة رابعة ترى من همها أن تكون حريصة على تهديد الأمن فى أشخاص حفظته ، لأنها تستشعر فى حفظة الأمن الحرص على عناد المابثين به وأخذهم بما يجترمون ... وليست الحوادث التى تقع بين الناس قديماً وحديثاً ، إلا صورة من هذه الصور الكثيرة التى تحقق لك ماتنطوى عليه نفوس هذه الطائفة من رغبة فى إحاطة القائمين بالأمر بإطار من شرورهم وآثامهم المهلكات .

أثر الجريمة :

لقد أحصيت لك جملة من هذه الطوائف التى تحرص على حمل السلاح خفية ، وكان فى

مقدوري أن أحصي لك عديداً من الجرائم التي ارتكبوها ، ولكن هذا الاحصاء يبدو كأنه ترديد مني لحال تشهدها ، ويشهدها معك كل مصري من عشرات السنين .... فهأنذا أترك للقراء هذا الجانب ، ليتصوروه في أنفسهم ، وأمسك بيدك وأيديهم لأضعها على موضع الأثر الذي تتركه الجريمة .... فأي أثر هذا ؟ إنه النكبة الفادحة ، والبلاء الكبير . فهذا رجل قد قتل ولفظ آخر أنفاسه قبل أن يذكر لأهله ماله وما عليه ، وقبل أن يوصي بهم أحداً ، أو ينثر لهم دقائق حياته المالية بما فيها من تفاصيل كان يكتمها عنهم طيلة حياته . وهذا رجل آخر كان يعول أسرته من أجره الذي يتناوله حيال عمله ، فلما قضي عليه في لحظات سريعة ، تنكرت حياة الأسرة ، وانقلب عدوها إلى ما يشبه الزوال قلقاً واضطراباً . وهذا رجل كان يعول أسرته من معاشه في الحكومة ، فلما قتل ، إذا بقومه يتلفتون إلى مصيرهم فلا يجدونه إلا هاوية بعيدة القرار .

رد القانون :

والآن .... أراك تسألني : « ولم يحرص أولئك القوم على حمل السلاح خفية ؟ » إذن فاسمع : « إنهم يحرصون على حمله ، لأن العقوبة التي تلحقهم إذا ما ضبطوا به لا تستطيع لسوئها أن ترديهم عن ذلك الغي .

إن المادة الثالثة من قانون السلاح الصادر في ٨ يوليو سنة ١٩١٧ ، تقرر عقوبة لا تزيد على ثلاثة شهور في السجن ، أو خمسين جنيها غرامة لمن يحرز سلاحاً ناريا دون ترخيص . وإنها تقرر عقوبة أخرى لا تزيد على أسبوع واحد في السجن ، أو غرامة قدرها جنيه واحد على من يحرز سلاحاً من الأسلحة البيضاء دون ترخيص .

ولعلك قد لمست من مبلغ الضعف الذي تزدحم كتائبه على ناصية هذه العقوبة السهلة .

مخرج ما سلم :

قلت : وأي علاج تقترحونه إذن ؟ .

فأجاب : إني أقترح في كثير من الإلحاف أن يسوى القانون بين من يحرزون السلاح خفية ، وبين من يتاجرون بالمخدرات . فينزل على أولئك مثل العقوبة التي يلحقها بهؤلاء .

بين المخدرات والسلاح :

وليس في هذا الاقتراح من صرامة ، وليس فيه من شدة ، لأننا إذا استوعبنا الخطر الذي يلحقنا من طريق المخدرات ، رأيناه خطراً يكفي للقضاء عليه أن نتعقب التجار المهربين تعقباً منظماً . . . أما خطر المخدرات في من يتناوله ، فلن يضر المجتمع في شيء ، لأن مدمن

المخدرات يموت موتاً بطيئاً ؛ وكثيراً ما أتيحت له لحظات يتساءل فيها مصيره بالتفريع فيلقى بنفسه إلى السجن ، أو يذهب إلى إحدى المصحات ؛ رجاء منه أن يقلع عن هذا الداء . . . ثم هو إذا مات . . هل يأسف عليه أحد، حتى من أقرب الناس اليه ؟

أما خطر احتمال السلاح خفية، فإنه أروع أثراً، لأن الرجل الذى يقتل لايذهب دمه هدراً ؛ وإنما يبقى ثائراً فواراً ، يحتم على قومه أن ينتقموا من قاتله ، فاذا بها بعدئذ مصائب لاتنتهى . . وإذا بالمجتمع قد فقد نفسين : نفساً ذهبت إلى السماء ، ونفساً أخرى ذهبت إلى السجن . . . أما ما يدفعه المستقبل إلى أسرتى القاتل والمقتول ، فلن يكون إلا أن يرسل فى كل حقبة نفساً إلى السماء ، ونفساً أخرى إلى السجن ، وهكذا دواليك .

أليس من الحق بعدئذ أن نوحد بين عقوبة السلاح والمخدر ، حتى نستطيع أن نقضى على هذا الشر الكبير ؟

الى رجال القانون :

ثم قال الشيخ المحترم :

« . . هى دعوة حارة إلى رجال القانون ، أرجو أن تقرع آذانهم ، وأن تفتح عيونهم ، وأن تلهب صدورهم ، وأن تنال من تفكيرهم ما يتفق كل مصلح أن تناله من عناية .

أرجو أن يكون هذا الاقتراح قد أثار فى نفوسهم عاطفة الدفاع عنه ، والحض على بحثه . . وأتمنى خلصاً أن يقول كل باحث كلمته فيه . . حتى إذا ما استطعنا أن نخلق له جواً صافياً بين الجمهور ، كان علينا أن نتوجه كتلة متحدة إلى القائمين بالأمر فينا ، رجاء تنفيذه والأخذ به ؛ والعمل فى ظله .

وليس القائمون بالأمر فينا، بأقل منا رعاية لصوالح الشعب ، وتوفير أسباب الأمن لبنيه » .

* * *

هذا هو الحديث الجامع الشائق الطلى . وإنا لندعو — فى صدده — إلى ما دعا اليه الشيخ المحترم ؛ راجين أن تفسح « المعرفة » صدرها لكل باحث فيه .

على أحمد عامر

المعرفة فى تونس

تطلب « المعرفة » فى تونس من المكتبة العلمية لصاحبيها ووكيلينا : السيد محمد الأمين والسيد طاهر . بنهج الكتبية رقم ١٢

وتطلب أيضاً من مكتبة الاستقامة لصاحبها السيد محمد بن الحاج صالح التميمى .